"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثاني من سنة 2024 (Q2 - 2024)

التراجع مستمر .. إنما التفاؤل سيطر على الأسواق ...

إتّسمت أرقام أعمال بعض القطاعات بشيء من الإستقرار إن لم يكن من التحسّن الخجول خلال الفصل الثاني لهذه السنة، مع أن أرقام الأعمال المجمّعة في قطاعات التجارة بالتجزئة ظلّت تشير الى إستمرار التراجع.

وتكمن هذه النتيجة الإيجابية النسبية في أن المستهلك اللبناني بات متأقلماً مع نمط إستهلاكي جديد وسط تلك الأوضاع الإقتصادية، وفي أن نسبة التضخّم تراجعت ما بين الفصل الثاني لسنة 2023 والفصل الثاني لسنة 2024 الى مستوى + 41.78 %، في حين إنخفضت نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2024) الى مستوى + 2.04 %، لذا كان التراجع في الحركة وبالتالي أرقام الأعمال في معظم الأسواق التجارية أقلّ ممّا كان عليه في الفصول السابقة.

وتمسك التجار بإيجابيتهم المعهودة، بالرغم من إستمرار الحالة المتأزّمة إقليمياً وعدم إنجاز أي تقدّم ملموس في الأوضاع السياسية والإقتصادية الداخلية، حيث سادتهم آمال كبيرة إزاء تحسّن الحركة الإستهلاكية، ولم يتراجعوا عن التحضير لصيف يجذب المغتربين والزوّار، كما في السنة الماضية، للإستفادة من هذا الزخم الموسمي المنشود.

وما ساهم في هذه الإيجابية كانت الأنباء عن زيادة في إحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية، لتقارب حدود الـ 10 مليار دولار، وعن الزيادات المرتقبة في كتلة تحويلات المغتربين من الخارج – التى قد تلامس الـ 7 مليار دولار، ممثِلةً بذلك نسبة مئوية مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي المُرتقب، كما وشبه الثبات في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي.

وجاءت كل تلك العوامل، بالتزامن مع إنخفاض نسبة زيادة مؤشر الغلاء (+ 41.78 % بين الفصل الثاني لسنة 2023 والفصل الثاني لسنة 2024، بالمقارنة مع + 70.36 % في الفصل السابق) ، لتساهم في تباطؤ التراجع في أداء الأسواق خلال الفصل الثاني من هذه السنة بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	- + 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- + 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- + 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	- + 131.05 %

الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	- + 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	- + 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	- + 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	**+ 41.78 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024	**+ 2.04 %**

وفي التفاصيل، فقد بلغت معدّلات نسب التضخّم السنوي في كل قطاع على حدى، ما بين الفصل الثاني لسنة 2023 والفصل الثاني لسنة 2024، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثاني لسنة 2023 والثاني لسنة 2024	
قطاع التعليم (589.23 % في الفصل السابق)	587.67%
قطاع الصحة (45.01 % في الفصل السابق)	47.24%
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (70.76 % في الفصل السابق)	38.06%
في قطاع الإتصالات (28.89 % في الفصل السابق)	31.10%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (51.37 % في الفصل السابق)	29.58%
قطاع الألبسة والأحذية (39.48 % في الفصل السابق)	26.74%

قطاع المطاعم والفنادق (30.86 % في الفصل السابق)	23.77%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (36.20 % في الفصل السابق)	16.76%
في قطاع النقل (13.22 % في الفصل السابق)	18.55%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (9.50 % في الفصل السابق)	-7.31%

والملفت في تلك النسب أنها ما زالت أدنى بكثير ممّا كانت عليه في الفصول السابقة، بعد أن بدأ التضخّم بتسجيل تباطؤٍ ملفت إبتداءً من الفصل الأول لهذه السنة، بإستثناء ما يشهده قطاع التعليم من تضخّم شديد جداً يلامس منذ فترة الـ 600 % كنسبة سنوية، الأمر الذى سوف يكون له عواقب كارثية على مستقبل الأجيال الناشئة، إن في المدارس، أو في المعاهد والجامعات.

إنما النتائج التى وردت من معظم المؤسسات ظلّت تُظهِر تراجعاً في أرقام الأعمال في أسواق التجارة بالتجزئة، حيث أفادت عن تراجعٍ إضافي خلال هذا الفصل بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية، كما وبالمقارنة مع الفصل السابق أي الفصل الأول لسنة 2024.

وقد سجّلت أرقام الأعمال *الإسمية* *(Nominal)* المجمّعة لقطاعات التجارة بالتجزئة ما بين الفصل الثاني لسنة 2023 والفصل الثاني لسنة 2024 تراجعاً طفيفاً (- 3.33 %)، وذلك بعد إستثناء نتائج قطاع المحروقات (حيث تمّ تسجيل إرتفاعاً في هذا القطاع بلغت نسبته + 15.63 % من حيث الكميات التى تمّ بيعها خلال هذا الفصل).

(للتذكير: إن إنخفاض 3.33 % لا يمثل بالطبع سوى النسبة المجمّعة للتراجع في أرقام الأعمال الإسمية قبل التثقيل، وذلك الرقم هو بمثابة تغيير في المجموع النسبي لأرقام الأعمال الإسمية التى سجّلتها المؤسسات التجارية في قطاعات التجزئة، كل واحدة وفقاً للوزن الرسمي المحدّد لها في وزارة المالية).

أما بعد القيام بتثقيل تلك الأرقام الإسمية بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة ما بين الفصل الثاني لسنة 2023 والفصل الثاني لسنة 2024 (+ 41.78 %، وهو رقم أدنى بكثير من نسبة التضخّم التى تمّ تسجيلها في الفصل السابق 70.36 %)، يتبيّن أن الأرقام الحقيقية ظلّت تُظهر تراجعاً، إنما بوتيرة أقل من الفصول السابقة، وذلك مقارنة مع الأرقام التى تمّ تسجيلها خلال نفس الفصل من السنة الماضية، حيث تكاد نسبة هذا التراجع تساوي تقريباً نسبة تراجع التضخّم.

أما بعد، وبالإنتقال الى التغيّرات الفصلية، جاءت نسبة التضخّم ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2024 لتشهد أيضاً هي الأخرى إنخفاضاً ملموساً بالمقارنة مع ما كان قد تمّ تسجيله في الفصول السابقة، حيث تراجعت الى + 2.04 % فقط بعد أن كانت قد تراجعت في الفصل السابق الى + 5.74 %.

وقد بلغت معدّلات نسب التضخّم الفصلي في كل قطاع على حدى، ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2024، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2024	
قطاع المطاعم والفنادق (2.56 % في الفصل السابق)	6.66%
قطاع الألبسة والأحذية (1.44 % في الفصل السابق)	5.31%

قطاع النقل (4.69 % في الفصل السابق)	5.12%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (8.05 % في الفصل السابق)	1.90%
قطاع الصحة (1.03 % في الفصل السابق)	0.61%
قطاع التعليم (0.59 % في الفصل السابق)	0.32%
قطاع الإتصالات (- 0.20 % في الفصل السابق)	0.07%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (5.80 % في الفصل السابق)	-0.36%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (6.18 % في الفصل السابق)	-4.15%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (2.00 % في الفصل السابق)	-9.14%

أما النتيجة، وكما أشرنا أعلاه، فكانت أن الأسواق ظلّت تسجّل تراجعاً في أرقام أعمالها، إنما هذا التراجع لحظ تباطؤاً ما بين الفصلين الأول والثاني لهذه السنة.

وقد أظهرت الأرقام المجمّعة لكافة قطاعات أسواق التجزئة إنخفاضاً حقيقياً (أي بعد التثقيل بنسبة التضخّم) بلغ – 16.97 % ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2024 (بالمقارنة مع نسبة – 31.73 % في الفصل السابق)، وذلك بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات حيث تمّ تسجيل زيادة بنسبة + 10.15 % من حيث الكميات.

وكانت النتيجة المجمّعة أقلّ سلبية من سابقاتها (- 16.97 %) بسبب الأداء الإيجابي في عدد من القطاعات، إنما كان هنالك بالمقابل تراجعاً في قطاعات أساسية ووازنة أخرى في تجارة التجزئة.

القطاعات التى شهدت تحسّناً في أرقام أعمالها بين الفصلين الأول والثاني، وجاءت كالتالي:

- **السلع الصيدلانية (+ 51.07 %)**
- **التبغ ومنتجاته (+ 27.96 %)**
- **الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (+ 19.11 %)**
- **العطور ومستحضرات التجميل (+ 18.16 %)**
- **الأثاث والمفروشات (+ 17.71 %)**
- **السوبرماركت والمواد الغذائية (+ 10.56 %)**
- **الأحذية والسلع الجلدية + 7.62 %)**
- **الكتب، والصحف والمجلات (+ 4.15 %)**

أما تلك التى ظلّت تسجّل تراجعاً بين الفصلين الأول والثاني، فكانت أبرزها:

- **معدّات البناء (- 67.85 %)**
- **المجمّعات التجارية (- 12.51 %)**
- **الساعات والمجوهرات (- 9.79 %)**
- **الأجهزة الطبية (- 9.36 %)**
- **الملبوسات (- 4.89 %)**
- **المشروبات الروحية (- 3.25 %)**
- **المخابز والحلويات (- 3.14 %)**
- **المطاعم والسناك بار (- 0.34 %)**

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثاني من سنة 2024، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 2.04 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت ـ فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الجديد هو: **39.69** للفصل الثاني من سنة 2024 ***(بعد إعتماد Base 100 في الفصل الرابع لسنة 2019)***.

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من 2024 (Base 100 : Q4 - 2019)									
	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024							
		Q1 '24	Q2 '24						
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98						
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69						
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23						

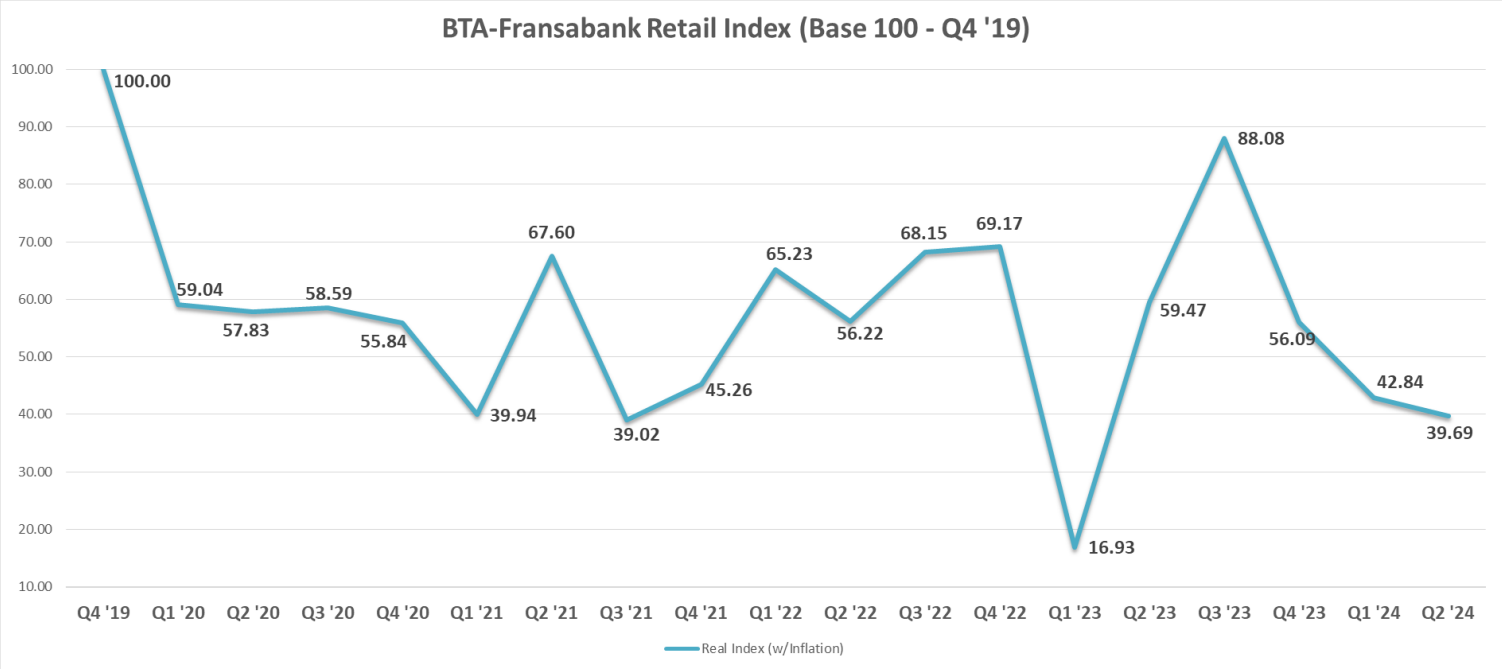

عليه، وبالرغم من إستمرار إنخفاض"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" – الذى كان متواضعاً نسبياً في الفصل الثاني من سنة 2024، يمكن القول بأن الإقتصاد اللبناني كاد أن يبدأ بإكتساب نوع من التأقلم مع الأزمة التى يتعايش في ظلّـها، علماً بأن عوامل متعدّدة، منها إستقرار العملة ومنها أيضاً عدم حدوث تغيّـرات جوهرية في الوضع المحلي والإقليمي، قد ساهمت في تباطؤ المسار التراجعي للحركة الإقتصادية.

وتبقى مطالبة القطاع الخاص عموماً، والقطاع التجاري بشكل خاص، بأن تقوم الجهات المعنية – ولو متأخّـرةً، بطرح خارطة طريق لمستقبل إقتصادنا الوطني، لا تكون مبنية على التطوّرات الآنية، إنما تكون محصّـنة ضدّها، وتنموية بإمتياز، بما في كل ما تتضمّـنه هذه العبارة من قرارات مالية وضريبية وجمركية صائبة.

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification